رئيس استثمار كركوك لـ (المدى): حركة العمل بالمحافظة تسير ببطء.. والقطاع العام عاجز عن حل المشاكل العالقة

□ حوار / روشن قاسم

تعد محافظة كركوك من اهم المناطق الغنية بالنفط والاراضي الزراعية الخصبة فضلاً عن امتلاكها كل مقومات العمل ما يدفع الشركات العالمية الى ولوج عالم الاستثمار بالمحافظة. وللاطلاع على اهم المستجدات الاستثمارية بالمحافظة حاورت المدى رئيس هيئة الاستثمار فلاح البزاز وعضو لجنة المشاريع في مجلس كركوك جمال مولود وكان معهم هذا الحوار:

مشاريع استثمارية (ارشيف)

خطوات استثمارية خجولة

يقول رئيس هيئة الاستثمار في كركوك فلاح البزاز لـ (المدى) ان واقع العملية الاستثمارية في كركوك لا يختلف كثيرا عن المحافظات الاخرى فيمكننا القول انه خلال هذا العام خطونا خطوات جيدة لكنها خجولة. ويضيف ان الحكومة المحلية اعطت دفعا قويا للعملية الاستثمارية في كركوك ما سيجعل خطواتنا اكثر ثباتا من ذي قبل لافتاً الى تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية في المحافظة منها انشاء مجمعات سكنية لاصحاب الدخل المحدود والمتوسط و ان الهيئة بصدد توقيع عقود استثمارية خلال الاسبوعين المقبلين لاكثر من ١٢ مشروعا استثماريا وفي المجالات عدة منها المجمعات السكنية داخل المحافظة ، وفي الاقضية والنواحي التابعة لكركوك.

وينفي البزاز وجود مستثمر في مجال الزراعة بالقول: على الرغم من ان كركوك تعد من المدن الزراعية من الدرجة الاولى ولكن نسبة المستثمرين الذين يرمون في القطاع الزراعي تكاد تكون معدومة اما في القطاع التعليمي فاشار الى وجود مشروع سكني بالتعاون مع مديرية التربية لانشاء مجمعات سكنية لموظفي ومعلمي محافظة كركوك، وايضا فيما يخص التعليم العالي في المعاهد والكليات الموجودة حيث خصصت لهم اراض واصلا هي ملك لوزارة التربية ووزارة التعليم العالي وبصدد انشاء المجمعات السكنية لهم.

فما يخص الكهرباء فيدعو البزاز الى التعاون بشكل مثمر بين المسؤولين لانشاء محطة كهربائية خاصة بمحافظة كركوك .

تعديل قانون الاستثمار

ويوضح البزاز: اجريت تعديلات على قانون الاستثمار منها اجازات التمليك للمستثمر، حيث يمكن للمستثمر ان يمتلك الارض بدون مقابل وان الهيئة بصدد طرح تعديلات اخرى على القانون ليحفز المستثمرين على تنفيذ مشاريع في كركوك.ويشير الى ان الشركات التركية تأتي في المرتبة الاولى وتتبعها الشركات الاماراتية الشركات الاجنبية والعربية الى الاستثمار في كركوك. ويضيف: نحن بصدد بناء ٤٢ بناية سكنية ، وهناك مشروع بناء مصفى ينتج ٥٠٠٠٠ برميل يوميا ولدينا مشروع تحويل المطار الى مطار مدني ونحن مستعدون لتقديم التسهيلات للشركات التي تملك الخبرة .وينتقد آلية التعامل بين المجلس محافظة والهيئة ليست عملية وان المجلس طالب من شركة إماراتية استشارية للاستفادة خبرات المتقدمة في هذا المضمار، ولتساعد في إيجاد آلية للإسراع في تنفيذ المشاريع ودراستها وحتى اختيار الشركات ما يعني اننا مقدمون على السير بخطوات جادة نحو تطوير الاستثمار في المحافظة كما ان المحافظ آلية التعاون أي مشروع استثماري يجب ان يكون عضو في لجنة الاستثمار في المشروع.

رئيس هيئة استثمار كركوك فلاح البزاز

وهناك بعض الشركات الايرانية تروم الدخول الى السوق في كركوك وفي ما يخص المشاريع الإستراتيجية فهناك شركات كندية امريكية بريطانية كندية ترغب بالعمل بالمحافظة .

ويلفت الى ان القطاع العام عاجز عن الحد من البطالة، ويمكننا خلال السنوات المقبلة ان نلعب دورا متميزا للحد من البطالة لان القانون يمنع الشركات ان تجلب الشركات العمالة من الخارج.

دعوة للشركات للاستثمار بالمحافظة

ويشير عضو لجنة المشاريع والتخطيط الاستراتجي والاستثمار في مجلس كركوك جمال مولود لـ"المدى":ان محاولات إدارة كركوك مستمرة لتنمية قطاع الاستثمار بالمحافظة من حيث بناء المشاريع الاستراتيجية وإنشاء المعامل والاهتمام بالقطاع الخاص لتوفير فرص العمل للمواطنين داعياً الشركات الاجنبية والعربية الى الاستثمار في كركوك. ويضيف: نحن بصدد بناء ٤٢ بناية سكنية ، وهناك مشروع بناء مصفى ينتج ٥٠٠٠٠ برميل يوميا ولدينا مشروع تحويل المطار الى مطار مدني ونحن مستعدون لتقديم التسهيلات للشركات التي تملك الخبرة .وينتقد آلية التعامل بين المجلس محافظة والهيئة ليست عملية وان المجلس طالب من شركة إماراتية استشارية للاستفادة خبرات المتقدمة في هذا المضمار، ولتساعد في إيجاد آلية للإسراع في تنفيذ المشاريع ودراستها وحتى اختيار الشركات ما يعني اننا مقدمون على السير بخطوات جادة نحو تطوير الاستثمار في المحافظة كما ان المحافظ آلية التعاون أي مشروع استثماري يجب ان يكون عضو في لجنة الاستثمار في المشروع.

خلافات تلقي بضلالها سلبا

ويبين مولود ان شركة شيل ابدت استعدادها لتنفيذ مشروع المصفى في المحافظة الا ان وزارة النفط لا تريد تنفيذ اي مشروع في القطاع النفطي في كركوك بسبب الخلافات بين المركز والاقليم بشأن الثروة النفطية لافتاً الى طرح الاشكالية مع وزارة النفط خلال اجتماع الحكومة الذي عقد بالمحافظة.ويوضح ان كركوك منطقة مليئة بالثروات والموارد الطبيعية من النفط والغاز، والمساحات الشاسعة والاراضي الزراعية وغيرها من الموارد الاخرى، وإن هذه المصادر تساعد في المضي بقوة في دفع عجلة الاستثمار ."

تحذيرات من تأثير الأزمة السياسية على الواقع الاقتصادي بالبلد

بغداد / متابعة المدى

حذر برلمانيون وخبراء اقتصاد من استمرار النزاعات السياسية كونها ترهق الاقتصاد العراقي وتهدده بـ"الانهيار مؤكدين على أهمية الاستقرار السياسي في بناء اقتصاد وطني متين".قال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن استمرار المشاكل بين الكتل السياسية سيعرض البلد لانكماش اقتصادي كبير من خلال تقليل الحركة الاستثمارية، وانعدام الرؤى الاقتصادية الإستراتيجية من قبل المسؤولين المعنيين بالجانب الاقتصادي.

واضاف انطون: إن أحد الشروط الأساسية لتحقيق الاستثمار والنمو الاقتصادي في البلد هو وجود استقرار سياسي وحكومة متجانسة، لان الصراعات تعطي رسالة سيئة للمستثمر الأجنبي وتوحي له بان البيئة العراقية غير مستقرة سياسياً وامنياً، ما ستؤدي الى عزوفه عن المجيء الى العراق لافتاً الى ان المشاكل تشغل المسؤولين عن الجانب الاقتصادي وتضعف الرؤى الاقتصادية والحركة الاستثمارية للبلد، ما يجعله عرضة لانهيار اقتصادي كبير تصعب معالجته.

وتابع انطون: ان الصراعات تؤثر على سوق الاوراق المالية ايضاً ما جعل مؤشر البورصة متذبذباً فضلا عن زيادة الأسعار في الأسواق المحلية مشيراً الى أن تطور الاقتصاد العراقي والنهوض به مرهون بالاستقرار السياسي في البلد، لان عملية النهوض تأتي عن طريق الاستثمار، والمستثمر لا يدخل في بيئة تسودها نزاعات سياسية، مؤكداً ان الاقتصاد هو جزء من السياسة وتأثيره مباشراً به، والاستقرار السياسي يعني الاستقرار الاقتصادي والعكس كذلك.

ووعزا مقرر اللجنة المالية في مجلس النواب احمد المساري أسباب عدم استقرار سعر صرف الدينار الى الأزمات السياسية المستمرة التي جعلت التجار و أصحاب الثروات يخشون على أموالهم ويسحبون الدولار من الأسواق المحلية.

وقال المساري إن الوضع السياسي مرتبط ارتباطا وثيقاً باقتصاد البلد، فإذا كان هناك استقرار سياسي فان الاقتصاد سيستقر والعكس صحيح موضحاً بأن الخلافات السياسية حالت أيضا دون إقرار قانون النفط والغاز الذي يضمن حقوق المحافظات المنتجة للنفط والغاز.

فيما قال عضو لجنة الطاقة و النفط في مجلس النواب فرات الشرع قدمت مسودتين لقانون النفط والغاز احدهما من قبل الحكومة عام (٢٠٠٧) والأخرى تم صياغتها من قبل مجلس النواب، لكن الخلافات السياسية المستمرة أدت الى عدم الاتفاق على تقديم احدى المسودات الى المجلس للتصويت عليها.

واكد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار عزيز المياحي أن استمرار التجاذبات السياسية تؤثر على الاستثمار لان شركات الاستثمار الأجنبية تحتاج لبيئة آمنة، لضمان أموالها.

وقال المياحي إن النزاعات السياسية تكبح رغبة المستثمرين في المجيء الى العراق، ما يؤثر على الوضع الاقتصادي، والمتضرر الأخير سيكون المواطن العراقي.

ومن جهتها أكدت وزارة التخطيط ان المشاكل السياسية أدت الى تأجيل (التعداد السكاني) المهم للتنمية الاقتصادية.

وقال المتحدث باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي إن المشاكل السياسية أخرت تنفيذ التعداد السكاني الذي يساعد على وضع الخطط الاقتصادية التنموية السليمة في البلد.

وأضاف: أن الاقتصاد والسياسة يتناوبان على قيادة عربة السوق بشكل عام"، ففي حالة وجود أزمة سياسية نلاحظ حصول زيادة في الأسعار و ارتفاع سعر صرف الدولار، ما يدل على أن الاقتصاد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة.

اكتمال حفر 8 آبار نفطية في الناصرية

□ الناصرية /المدى

اعلن في ذي قار عن اكتمال حفر ٨ ابار نفطية في حقل الغراف النفطي شمال المدينة والذي سيبدأ من خلالها الانتاج نهاية العام الحالي بمعدل ٣٥ الف برميل يوميا.

وقال رئيس هيئة حقول النفط بالمحافظة كريم ياسر بحسب(نينا)": ان ائتلاف شركتي بتروناس الماليزية وجابكس اليابانية استكملتا حفر ثماني أبار نفطية في حقل الغراف النفطي" مؤكدا ان الشركتين تقومان بعمل كبير من خلال حفر الآبار بأحدث التقنيات العالمية".

وكانت شركة النفط الوطنية الماليزية (بتروناس) وشركة (جابكس) اليابانية وقعت في ٢٠ /١٢/ ٢٠٠٩ اتفاقا مبدئيا مع الحكومة العراقية لتطوير حقل نفط الغراف العراقي باستثمارات من المتوقع أن تصل الى ٨ مليارات دولار.

وتمتلك بتروناس حصة ٦٠٪ من المشروع مقابل ٤٠٪ لجابكس وان الاتفاق هو عقد خدمة طويل الاجل لمدة٢٠عاما.وستحصل الشركتان الاسيويتان على رسوم قدرها(١،٤٩) دولار للبرميل وتعهدتا بأن يرفعا مستوى الانتاج الى (٢٣٠) ألف برميل يوميا ضمن (١٠) حقول طرحت للتطوير في اطار جولة مناقصات عقود النفط العراقية الثانية منذ عام ٢٠٠٣. وتمتلك ذي قار احتياطيا نفطيا مؤكدا يقدر بقرابة (٢٠) مليار برميل ضمن (٥) حقول نفطية مهمة وغير مستثمرة من بينها حقل الناصرية الكبير بمنطقة (كطيعة) ٣٠ كم شمال غربي الناصرية والذي من المتوقع أن ينتج (٣٠٠) ألف برميل يوميا، مع قدرته انتاج (١) مليون برميل بعد اكتمال تأهيله، وحقل الغراف النفطي ٢٥كم شمال الناصرية والذي يقدر الانتاج فيه (١٣٠) ألف برميل يوميا، وحقل الرافدين / أبو عمود/الذي يقدر إنتاجه في حال تشغيله أو استثماره بـ (١١٠) ألاف برميل.

منظمة للطاقة: تركيا تدرس بيع كهرباء للعراق

□ بغداد /المدى

قالت منظمة تركية متخصصة بالنفط والطاقة إن تركيا تدرس بيع كهرباء للعراق بمعدل ١٢ ألف ميغاواط.

وهذا المعدل من الكهرباء كاف إلى حد كبير للقضاء على الأزمة في العراق، إذ أن البلاد تحتاج من ١٤ إلى ١٦ ألف ميغاواط، لكن المنظومة الحكومية المتقادمة، مع الكهرباء التي يتم شراؤها من إيران ودول أخرى تولد نصف ما يحتاجه العراق.

ويعد العراق ثاني اكبر شريك تجاري مع تركيا إذ وصل التبادل التجاري العام بينهما إلى نحو ١٢ مليار دولار، أكثر من نصفه مع إقليم كردستان.

وقال مدحت بالكان رئيس منظمة "ستيم" التركية المختصة بالنفط والغاز، في كلمته خلال مؤتمر لتطوير الطاقة الذي افتتح في اربيل إنه "حاليا نستعد لتجهيز العراق بنحو ١٢ ألف ميغاواط من الطاقة الكهربائية" عبر إقليم كردستان.

وازدهرت تجارة تركيا مع العراق رغم توتر العلاقات بينهما بسبب قضية نائب الرئيس طارق الهاشمي المتواجد حاليا في أراضيها، واتهام بغداد لأنقرة بالتدخل في الشؤون الداخلية والهجوم اللفظي بين رئيسي وزراء البلدين حول مزاعم التدخل.

هذا ولم يتطرق بالكان إلى الأسعار أو طبيعة الاتفاقات مع بغداد واربيل بشان الآلية لكن قال "سنناقش في المؤتمر هذه المواضيع".

ولم يفلح أي وزير للكهرباء منذ عام ٢٠٠٣ في تحسين قطاع الطاقة في العراق بالرغم من الإيرادات المالية والنفطية الهائلة.

وأنفق العراق مبلغ ٢٧ مليار دولار على قطاع الكهرباء للفترة بين عامي ٢٠٠٣-٢٠١١ ولكن واقع الكهرباء لا يزال مترديا.

لكن المسؤولين في إقليم كردستان تمكنوا من تحسين واقع الكهرباء في منطقتهم المستقرة وتصل ساعات القطع في اليوم إلى اثنتين على الأكثر.

بيد أن المدن الأخرى للعراق تصل ساعات القطع فيها إلى ٢٠ ساعة وبعض الأحيان إلى ١٦ ساعة، وشهد العراق في الصيف الماضي احتجاجات، ويتوقع أن تتكرر في هذا الموسم.

وقالت وزارة الكهرباء في منتصف شهر نيسان الماضي إنها وقعت عقدا لشراء ٢٥٠ ميغاواط يوميا من الكهرباء من أويل فيلد سرفسيز الإماراتية للمساعدة في تخفيف نقص الكهرباء مع اقتراب أشهر الصيف شديدة الحرارة.

في الوقت نفسه كشف وزير الثروات الطبيعية لحكومة اقليم كردستان اشتي هورامي عن اتفاق مع تركيا لبناء انبوب لنقل النفط من حقول الاقليم الى ميناء جيهان التركي في كانون الثاني ٢٠١٤.

وقال هورامي خلال مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الطاقة والثروات الطبيعية التركي تانر يلدز في اربيل سيتم الانتهاء من اكمال مشروع مشترك بين تركيا واقليم كردستان لبناء انبوب نقل للنفط من حقول كردستان الى ميناء جيهان التركي، في كانون الثاني ٢٠١٤"

واعرب هوارمي عن امله بوصول الانتاج الى مليوني برميل نهاية العام الحالي ٢٠١٢ ويقدر الانتاج الحالي لحقول الاقليم ١٧٥ الف برميل يوميا.

من جانبه قال الوزير التركي تنر يلدز ان هذا المشروع استراتيجي ومهم ونحن بحاجة الى عمل مشترك" لتنفيذه.

واوقف اقليم كردستان في الاول من نيسان الماضي تصدير النفط بسبب خلاف مع الحكومة المركزية حول دفع اموال الى الشركات المنتجة في حقول الإقليم.

وتعارض حكومة بغداد، بشكل متواصل الاستثمارات النفطية التي تنفذها حكومة الاقليم دون الرجوع الى الحكومة المركزية. وتبلغ حصة اقليم كردستان ١٧ بالمئة من موازنة الحكومة الاتحادية البالغة نحو ١٠٠ مليار دولار والتي تأتي معظم عائداتها من مبيعات النفط.

يذكر ان العراق ينتج اكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا من النفط، يصدر منها اكثر من مليونين. يشار الى ان النفط يشكل ٩٤ بالمئة من عائدات العراق الذي يملك ثالث احتياطي من النفط في العالم يقدر بنحو ١١٥ مليار برميل بعد السعودية وإيران.

مباني طاقة عراقية